

سنة والمدينة وسلم وما بالطاق اي ذوق غير الدجال الا في اخر الزمان  
والكلام على ذلك مسبوط في شرح البخاري كما افاده ابن الميث في باب الهماير  
وقد قرى وان تكن حسنة ان قرأه سمعته

وجه التشبيه ان كلا المنفي وكونه النفي  
الحال عند الاطلاق وهو لها على السبند والخبر اعمال ليس اعلمت لحي  
اي اعلمت ما لا يعلم ليس وذلك عند البرين واما الكوفيين فجمعوا الرفع  
بعدها مبتدأ والمنصوب خبره ونصبه بنوع الحاضرين واهلها التميميون  
كما اهلوا ليس حمل على ما معناه النفي عما في التوضيح ان لا يتحقق  
في خبرها وفيه اشارة الى ان لا يقر ان تقاضى نفي معول خبرها ووجه  
ظاهر لانه غير معول لها فلا يحتاج لبيانها بالنظر اليه زكريا اي ظريفي  
باب المبتدأ والاصل في الاخبار ان قوضا بال الاستباقية فانه علم من ان حق  
المبتدأ المتقدم والخبر التاخير وسبق مصدره من ان لفاعله منصوب  
بالعمولية لا حازر ومغلوله محذوف تقديره مدحوظ مما كما قدرة الاشواق  
اي اسمها وخبرها ودفع ذلك المقدر اربابهم ان المراد سبق ذلك على ما  
مع امتناعه لان ما لها المبتدأ انباءها متكثفون كخبر من  
الكامل وقبله وانما الخبر محذوف مشودة فصل الخبر من البنية اقوالها  
والخبر بفتح الحاء المملة المراد بها هنا الكشيبة المسوقة والاقوال جمع قول  
بفتح القاف وسكون الواو الجماعة من الخيل وانبأؤها مبتدأ انباء الكشيبة  
واراد جالها خبره متكثفون اباهم اي محذوفون اي محذوفون بهم واراد بالانبا  
الرساء لفتح الامر بهم قال الهندي وانا هم كلام اثنائي واصله انباءهم وقول  
حفظوا الهند وخبر فان عن المبتدأ وهو جمع حقيق بفتح الحاء المملة وليس  
المون من المنق بفتحين وهو القبط وقولهم وما هم اولادها اي ليسوا  
اولاد الكشيبة حقيقة بل ذلك مجاز على حد قول العرب بنوا فلان بنوا العرب  
ذكر المصنف منها اربعة احوال ثلاثة صراحة والاربع ضمنيا في قوله وسبق  
حرف جر وانما تضمنت شرط عملها ان لا يتقدم معول خبرها وهو ظريفي على ان  
اسمها وانما سكت الناطم عن الخامس والسادس لان الخامس وهو تكثيرها  
داخل في الثاني والسادس مبني على منعني ان لا يتحقق النفي في نفي

خبرها

فصل في مادة ورات والهاء اسم بان ليس  
قوله لا يقر ان تقاضى نفي معول  
تقول ما زيد يقر ان تقاضى نفي معول  
الاسم الله

خبرها فان انتقاص نفي معول خبرها الاضطر لان غير معولها وانما قوله  
بالانذ ان انتقاص النفي بغيرها لم يور وهو كذلك فيجب النصب عند  
البصريين في نحو قولك ما زيد غير قائم ومن لم يجها بالحق عاملة  
هذا هو لفق الذي عليه جمهور النحاة ان لا يتقدم معول الخبر اي لان

هذه الاحرف ضعيفة العمل ومنه يوضح منع تقدم معول الخبر على  
قوله ما زيد يقر ان تقاضى نفي معول الاسم عليه فلا تقاضى ما زيد طاعتك اكل  
ولا ما زيد اصابت قائما لزوم الفعل منها وبين معولها بالاجنبى ام  
يسى ان لا تكسر وما لا تقاضى نفي معول خبرها ووجهها ليس هذا ان جعلت  
ثانية فان جعلت نافية موكدة الما على صح عملها وتقدم ان هذا الشرط  
مستغنى عنه بالثاني ما زيد يقر ان تقاضى نفي معول خبرها ووجهها ليس هذا ان جعلت  
خبره يقر ان تقاضى نفي معول الخبرها ووجهها ليس هذا ان جعلت

بدل من شي الجوزي باعتبار محله بناء على الحال وجود الجزاء الطالب لاذك الحال  
بل هو على هذا اعني انه لا يشترط في الاتباع على الحال وجود الجزاء الطالب لاذك الحال  
الا عدل بظاهر التحقيق اشتراطه فالاحسن جعل شي خبر مبتدأ محذوف اي الا هو  
بقا الخبر شي وجمله لا يفعله صفة لشيء الثاني على كلا الاعرابين ومعنى لا  
وهو المبتدأ يعان به اليعول عليه ولا يلبثت المدة راجع الى الاسم الواقع كذا اي  
فلا يتأتى الا وهو لفظ شي المحذوف بالزيادة الواقعة خبر لشيء زيد فلس مراد بالام  
على عملها اسم ما هو ظاهر وقوله وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بهذا الا  
عمله ليس اي وهو لفظ شي الواقع بعدها فتأمل وتوجه الخبر التام في قوله  
لان في قد في الواقع عطف على توجيه الخبر عنها قوله لا يلحق بهذا الخبر انه لا يلحق كل  
الذي الخبر منها وفيه انه الاخبار بان الخبر راجع لا تقبل فيه وهو لا يقبل بهذا الخبر  
الذي هو الا ان يقال انه اراد في صيغة مع بيان دلته ويجوز ان يقبل بالنصب على جعل  
المبتدأ هو الواو المفعلة وعلم من قوله ان الخبر هو الثاني في الشرط السادس وهو كذا  
بمعنى لفظ الخبر التام في قوله ان الخبر هو الثاني في الشرط السادس وهو كذا  
قوله وقوله لا يلحق وجه اخذ من كلامه سيبويه ويبين رده فانه  
انهم مبنون على وضع معطوف مصدره منصوب بالعمولية لا لزوم مسضاف الى معوله والفاعل  
مخذوف والمقدر الزم رفعت معطوف بلكن او بعل نحو على ان خبر مبتدأ  
عدم استظهار محذوف يعلم من هذا ان تسمية ما بقدر بل ولكن معطوف مجاز لان ليس  
انها من  
هذا معنى

فان علمت كان المحذوف محل  
نصبه قوله الا شي خبر  
محذوف اي الا هو في قوله